ضمانات المعاملات الإلكترونية

Doi: 10.23918/ilic9.48

أ. م. د. محمد شعيب عبدالمقصود
وكيل كلية العلوم القانونية والعلاقات السياسية بالجامعة البريطانية الدولة / جمهورية مصر العربية
drmuhammedshoaib@gmail.com

Electronic Transaction Guarantees

Asst. Prof. Dr. Mohamed Shoaib Abdel Maksoud
Faculty Agent of Legal and Political Sciences - British University

الملخص

لم يعد التعامل الالكتروني أمراً افتراضياً بل أصبح واقعاً ملموساً ونحن بصدد هذا البحث لا نناقش مشروعية المعاملات الإلكترونية أو كيفية اتمامها ولكن نناقش المرحلة التالية لذلك من حيث التوثيق الالكتروني للمعاملة والاثبات الالكتروني والضمانات كضمان العيوب الخفية وحقوق ما بعد البيع وخيار الرؤية والعيب.

حيث أن المشكلات التي قد تلحق المعاملة الإلكترونية تكون أكثر من المشكلات التي تتعلق بالعقد نفسه فإن العقد الالكتروني غالباً ما يكون جذاب للطرفين للبائع من حيث كثره العملاء وللمشتري من حيث السلعة المعروضة وسعرها والكماليات الملحقة لها ولكن قد تكون هناك مشكلة تلحق ذلك كان تكون الاعلانات غير حقيقية من حيث الواقع بحيث تتضمن المبالغة في قدرة وجودة المنتج أو المهام التي يؤديها وقد تتعلق المشكلة بالحجم أو درجة اللون أو بلد المنشأ أو ما يعرف بضمان العيوب الخفية لأن المعاملات الإلكترونية غالباً ما تخلو من المعاينة النافية للجهالة شرعاً وقانوناً وذلك خاصة في زمن تطور برامج الفوتوشوب والجرافيك التي قد يتم استخدامها بشكل يؤثر على إرادة المتعاقد في المعاملات الإلكترونية. من أجل ذلك ينبغي أن يكون هناك ضمانات للمعاملات الإلكترونية بحيث تكون واضحة ومعلن، بدون حاجة للتأكيد عليها كخيار الرؤية عند استلام السلعة المُباعة وخيار ضمان عيوب الصناعة والعيوب الخفية، وعند وجود مثل هذه الضمانات في المعاملات الإلكترونية سيزداد الاقبال عليها .

ويكون هناك نوع من الثقة في مثل هذه المعاملات بحيث أن من يدخل في هذه المعاملات لا يشعر أن موقفه القانوني ضعيف في حالة وجود عيب ورغم ذلك فهناك مواقع الكترونية لها من الثقة ما يدفع المزيد من العملاء للتسوق الالكتروني منها مثل المحافظة على كلمة السر والضمانات الاخرى كخيار الرؤية والعيب(الاسترجاع والاستبدال).

ولكن لا بد من وضع ضوابط عامة لكافة المعاملات الإلكترونية للحيلولة من الغش والتلاعب وذلك يكون بعدة ضمانات كتوثيق المواقع الالكترونية من الدولة صاحبة المنشأ وإعلان سياسيات البيع والتوثيق الالكتروني للبيع وتوضيح الجهة المختصة في حالة وجود شكوى أو منازعة في المعاملة وذلك يدخل بنا إلى مرحلة التقاضي الالكتروني بشكل دولي ووجود قانون دولي للمعاملات الالكترونية كمرحلة مستقبلية.

الكلمات المفتاحية: ضمانات، المعاملات، الالكترونية، الاثبات، التسجيل، الاختصاص القضائي.

Abstract

Electronic dealing is no longer a virtual matter, but has become a tangible reality. In this research, we do not discuss the legality of electronic transactions or how to complete them, but we discuss the next stage in terms of electronic documentation of the transaction, electronic proof, and guarantees such as guaranteeing hidden defects, after-sales rights, and the option of seeing and flawing.

Since the problems that may affect an electronic transaction are more than the problems related to the contract itself, the electronic contract is often attractive to both parties, to the seller in terms of the large number of customers and to the buyer in terms of the item offered, its price, and accessories attached to it, but there may be a problem that follows that if the advertisements are not real. In reality, it includes exaggeration in the ability and quality of the product or the tasks it performs. The problem may be related to the size, color, country of origin, or what is known as a guarantee for hidden defects, because electronic transactions are often devoid of due diligence, according to Sharia and law, especially in the era of the development of Photoshop and graphic programs. Which may be used in a way that affects the will of the contractor in electronic transactions. For this reason, there should be guarantees for electronic transactions that are clear and announced, without the need to confirm them, such as the option of seeing when receiving the sold item and the option of guaranteeing manufacturing defects and hidden defects, and when such guarantees exist. There will be increased demand for electronic transactions.

There is a kind of trust in such transactions, so that whoever enters into these transactions does not feel that his legal position is weak in the event of a defect. Despite this, there are websites that have trust, which prompts more customers to shop online from them, such as maintaining the password and other guarantees as an option. Visibility and defect (return and exchange).

However, it is necessary to establish general controls for all electronic transactions to prevent fraud and manipulation. This includes several guarantees, such as authenticating websites from the country of origin, announcing sales policies, electronic documentation of sales, and clarifying the competent authority in the event of a complaint or dispute in the transaction. This brings us to the stage of electronic litigation in a way. International and the existence of an international law for electronic transactions as a future stage.

Keywords: Guarantees, Transactions, Electronic, Proof, Registration, Jurisdiction.

المقدمة

الأهمية العلمية لموضوع البحث:

يحتل موضوع البحث أهمية بالغة حيث يعتبر موضوع ضمانات المعاملات الالكترونية أحد أدق نقاط التعاقدات الإليكترونية التي تحتاج الى تنظيم تشريعي واجتهاد قضائي بالإضافة الى انه أصبح حديث الساعة في كافة الجوانب سواء على الناحية الاقتصادية أو على الناحية الإدارية (التنظيمية) بالإضافة الى الناحية القانونية.

منهج البحث:

لقد سلكت في هذا البحث المنهج المقارن بين النظام السعودي والتشريعات المصرية والعراقية والإماراتية .

بالإضافة إلى المنهج التحليلي للنصوص القانونية والبحث حول وجود تشريعات أو قوانين تنص على تنظيم ضمانات المعاملات الالكترونية ومدى كفايتها والحاجة الى تعديلها.

مشكلة البحث:

- عدم التحقق من هوية المتعاقدين ؟
- مدي إمكانية تطبيق ضمانات المعاملات الالكترونية ؟
- أثر تطبيق ضمانات المعاملات الالكترونية على استقرارها ؟
- تطور المعاملات الإلكترونية بصورة سريعة مما يستوجب ملاحقة تشريعية مستمرة.
- صعوبة الإثبات والتوثيق في المعاملات الإلكترونية؟

تساؤلات البحث:

يوجد العديد من التساؤلات حول ضمانات المعاملات الإلكترونية وذلك لحداثة الموضوع نسبياً بالإضافة إلى دخوله في مجالات عديدة ، وهذه التساؤلات على النحو التالي:

- ما المقصود بالمعاملات الإلكترونية ؟ ما هي صورها ؟
- ما هي الهوية الإلكترونية ؟ وكيفية استخدامها؟
- هل يوجد وسائل إثبات وتوثيق مناسبة للمعاملات الإلكترونية؟
- ما هو القانون الذي يطبق على المعاملات الإلكترونية ؟ والمنازعات الناشئة عنها؟
- ما هي المحكمة المختصة بنظر المنازعات الناشئة عن المعاملات الإلكترونية؟

خطة الدراسة:

- مقدمة.
- ملخص باللغة العربية.
- Research Summary .
- الأهمية العلمية لموضوع البحث.
- منهج البحث.
- مشكلة البحث.
- تساؤلات البحث.
- المبحث الأول : ماهية المعاملات الإلكترونية وصورها وخصائصها والتنظيم القانوني لها.
- المطلب الأول: ماهية المعاملات الإلكترونية.
- المطلب الثاني: صور المعاملات الإلكترونية.
- المطلب الثالث: خصائص المعاملات الالكترونية.
- المطلب الرابع: التنظيم التشريعي للمعاملات الإلكترونية.
- المطلب الخامس: التنظيم الدولي لحماية الأنشطة التجارية الإلكترونية.
- المبحث الثاني : ضمانات المعاملات الإلكترونية.
- المطلب الأول: ضمانات متعلقة بهوية المتعاقدين.
- المطلب الثاني: ضمانات البيانات الإلكترونية.
- المطلب الثالث: ضمانات السلعة والسداد.
- المطلب الرابع: صور مخالفات المعاملات الإلكترونية.
- المطلب الخامس: القانون الواجب التطبيق والاختصاص القضائي.
- الخاتمة.
- النتائج.

- التوصيات.
- قائمة المراجع.
- فهرس البحث.

المبحث الأول

ماهية المعاملات الإلكترونية وصورها وخصائصها والتنظيم القانوني لها

نتناول في هذا المبحث ماهية المعاملات الإلكترونية وصورها وخصائصها والتنظيم القانوني لها وسيكون ذلك : التعريف بالمعاملات الإلكترونية والمقصود بها ماهية المعاملات الإلكترونية (المطلب الأول) ويلي ذلك أنواع وأشكال المعاملات الإلكترونية : صور المعاملات الإلكترونية(المطلب الثاني) ثم ننتقل إلى بيان خصائص المعاملات الإلكترونية (المطلب الثالث) وبعد ذلك الأساس القانوني للمعاملات الإلكترونية : التنظيم التشريعي للمعاملات الإلكترونية (المطلب الرابع) وأخيراً التنظيم الدولي للمعاملات الإلكترونية (المطلب الخامس) وسينتظم ذلك على النحو التالي:

- المطلب الأول: ماهية المعاملات الإلكترونية.
- المطلب الثاني: صور المعاملات الإلكترونية.
- المطلب الثالث: خصائص المعاملات الالكترونية.
- المطلب الرابع: التنظيم التشريعي للمعاملات الإلكترونية.
- المطلب الخامس: التنظيم الدولي للمعاملات الإلكترونية.

المطلب الأول

ماهية المعاملات الإلكترونية

المعاملات الالكترونية : يقصد بها العقود التي تتم بواسطة الكترونية بين عدة أطراف عن بعد في داخل الدولة أو خارجها.

المقصود بالتجارة الإلكترونية :

التبادل التجاري يعني تحقيق نمو أسرع ومستويات معيشة أعلى وإتاحة فرص جديدة من خلال التجارة. وبغية زيادة هذه الفرص على نطاق عالمي، تعمل الأونسيترال على صياغة قواعد عصرية وعادلة ومتوائمة بشأن المعاملات التجارية. وهي تشمل ما يلي: ، اتفاقيات وقوانين نموذجية وقواعد مقبولة عالمياً، أدلة قانونية وتشريعية وتوصيات ذات قيمة عملية كبيرة، معلومات محدّثة عن السوابق القضائية وسن قوانين تجارية موحدة، مساعدة تقنية في مشاريع إصلاح القوانين، حلقات دراسية إقليمية ووطنية في مجال القوانين التجارية الموحدة.[١] وهذه العقود لا بد من وضع القوانين والأنظمة التي تنظمها، وتبين حقوق الأطراف والتزامهم بها، مما يولد الثقة لديهم في ظل سهولة انتشار المعلومات عبر هذه الشبكة، ووجود الإمكانية لتغييرها، والتلاعب بها قبل أن يوصلها مستخدمو الشبكة إلى الطرف الآخر. فأصبحت كل دولة تضع القوانين اللازمة لتنظيم هذه العقود، ولم تكتف الدول بهذا القدر من التنظيم، فعقدت الاتفاقيات فيما بينها لتنظيم هذه العقود.[٢]

يتضح من خلال التعريفات سالفة الذكر المعاملات الإلكترونية أن المقصود بالمعاملة الإلكترونية المعاملة التي تستخدم وسيلة إلكترونية كالبريد الإلكتروني أو المواقع الإلكترونية للشركات أو مواقع التواصل الاجتماعي بحيث يكون التعامل عن بعد وما يتضمنه ذلك من مخاطر تتعلق بعدم وجود معاينة نافية للجهالة وعدم تحديد هوية المتعاقد ومدي حصوله على التراخيص اللازمة لمباشرة المعاملات الإلكترونية.

المطلب الثاني

صور المعاملات الإلكترونية

وتتعدد صور المعاملات الإلكترونية فهي تشمل كل معاملة هي المعاملة التي تتم بتبادل أو تراسل أو تعاقد أو أي إجراء آخر يبرم أو ينفذ - بشكل كلي أو جزئي - بوسيلة إلكترونية. يتضح أن كل معاملة تتم بشكل إلكتروني كالبيع والإيجار وغير ذلك.

انواع التجارة الالكترونية كالتالي:

١-التجارة الإلكترونية بين الأعمال (B2B):

٢-التجارة الإلكترونية بين الشركات والمستهلكين (B2C):

٣-التجارة الإلكترونية بين المستهلكين (C2C):

٤-التجارة الإلكترونية الاجتماعية (Social Commerce):

٥-التجارة الإلكترونية الاشتراكية (Subscription Commerce):

٦-التجارة الإلكترونية المحمولة (Mobile Commerce):

٧-التجارة الإلكترونية التعليمية (Educational Commerce).

٨-التجارة الإلكترونية العكسية (Reverse Commerce).

يتضح أن المعاملات الإلكترونية تتنوع فقد تكون بين الأشخاص الطبيعيين أو بين الأشخاص الاعتبارية العامة كالجهات الحكومية أو بين الأشخاص الاعتبارية الخاصة كالشركات وبعضهم البعض ولكن بشكل إلكتروني.

المطلب الثالث

خصائص المعاملات الالكترونية

الطّابع المتداخل للتجارة الإلكترونية: حيث تُسلم السلع والخدمات بالوسيلتين التقليدية أو الإلكترونية على الإنترنت، مثل الموسيقى والأقراص المدمجة وأفلام الفيديو؛ مما يجعل من الصعب فرض الضريبة على المنتج. كذلك غياب تبادل المستندات الورقيّة نهائيًا، وهذا من أهم خصائص التجارة الإلكترونية، وقد كشف هذا في بعض الأحيان عن مشاكل في إثبات التعاملات وصحة التوقيعات، وتوثيق الحقوق

---

[1] https://uncitral.un.org/ar/texts

[٢] يحيى يوسف فلاح حسن: **التنظيم القانوني للعقود الإلكترونية**، رسالة الماجستير في القانون الخاص بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين. ٢٠٠٧ م، ص (١)

والالتزامات، مما دفع الكثير من المنظمات الدولية إلى وضع قانون خاص بالتجارة الإلكترونية ليُسبغ على جميع مُعاملاتها الصفة القانونية.[١]ويتضح أن المعاملات الإلكترونية لها خصائص كالتالي:

١-تتم بواسطة الكترونية : مثل أجهزة الحاسب الآلي أو الهاتف المحمول (الأدوات) ومن خلال شبكة الإنترنت (المجال الإلكتروني).

٢-غياب مجلس العقد : أي أن أطراف العقد لا يجمعهما مجلس عقد واحد (تعاقد عن بعد) وما يتضمنه ذلك من عدم تحقق المعاينة أو التجربة وكذلك التأكد من هوية المتعاقدين أو الحصول على التراخيص المطلوبة قانوناً وكذلك عدم توافر الضمانات المعاصرة أو اللاحقة للبيع والخيارات (خيار الرؤية والعيب وما إلى ذلك من الضمانات والخيارات المتعلقة بالتعاقد) .

٣-المعاينة : لا توجد معاينة نافية للجهالة في المعاملات الإلكترونية حيث أن المتعاقد لا يتمكن في الغالب من المعاينة النافية للجهالة التي تناسب محل التعاقد حيث إن كل سلعة لها طريقة معاينة فالعطور تكون معاينتها بالشم والأطعمة تكون معاينتها بالتذوق في حين يكون هناك صور متنوعة للمنتجات والبضائع محل التعاقد كالعقارات والسيارات التي تكون لها طرق خاصة لمعاينتها كالفحص الفني للسيارات .

٤-دفع الثمن: يتم دفع الثمن بشكل كلي أو جزئي لتأكيد الجدية في التعاقد ، حيث يتضمن التعاقد الإلكتروني خدمة أو سلعة في مقابل مالي وأما أن يتم السداد المالي بالكامل أو جزء منه ولكن الأفضل أن يكون السداد عند التسليم والمعاينة لمحل التعاقد.

٥-التسليم: يتأخر عادة تسليم محل التعاقد وذلك لأن الأغلب على المعاملات الإلكترونية أن تكون ذات طابع دولي أو بين مدن متباعدة وفى الأغلب تتم عملية الشحن بواسطة طرف ثالث تكون شركة شحن ويستغرق ذلك عدة أيام أو أسابيع .

٦-القانون الواجب التطبيق: تكون عادة المعاملات الإلكترونية ذات طابع دولي بين طرفين من دولتين مختلفتين وهنا تنشأ مشكلة القانون الواجب التطبيق على العقد ولكن السائد أن يتم تطبيق قانون دولة البائع (المتعاقد معه) وفقا للموقع الإلكتروني فالبائع يضع السلعة وسعرها وقد يعرض كذلك وقت الشحن وتكلفته والمشتري إما أن يقبل ذلك أو يرفضه .

٧-المحكمة المختصة: جرت القواعد القانونية المنظمة لمسألة الاختصاص أن يكون الاختصاص المكاني للدولة التي بها محل إقامة المدعى عليه للشخص الطبيعي أو المقر الرئيسي للأشخاص الاعتبارية كالشركات.

المطلب الرابع

التنظيم التشريعي للمعاملات الإلكترونية

أهمية التنظيم التشريعي للمعاملات الإلكترونية:

١ – إزالة المعوقات أمام استخدام الهوية الإلكترونية أو السجل الإلكتروني فى التعاملات والتوقيعات الإلكترونية .

٢- وضع القواعد المنظمة للمعاملات والعقود الإلكترونية من حيث التوقيعات والإثبات الإلكتروني واستخدام السجلات إلكترونية.

٣ - إضفاء الثقة على المعاملات والعقود الإلكترونية والتحقق من الهوية والتوقيعات والسجلات الإلكترونية وصحتها.

٤ - سهولة استخدام التعاملات والتوقيعات الإلكترونية على المستوي المحلي وكذلك المستوي الدولي للاستفادة منها في جميع المجالات، كالإجراءات الحكومية والتجارة والطب والتعليم والدفع الإلكتروني .

٥ – ضبط المعاملات الإلكترونية من خلال منع إساءة الاستخدام والاحتيال في التعاملات والتوقيعات الإلكترونية وذلك بوضع التشريعات التي تنظم المعاملات الإلكترونية و تشريع العقوبات المناسبة لطبيعتها من الناحية الدولية والناحية الإلكترونية .[٢]

مع مراعاة أنه يجوز لمن يرغب في إجراء تعامل إلكتروني أن يضع شروطا إضافية خاصة بناء على رغبته وفقا لقاعدة العقد شريعة المتعاقدين وبما لا يتعارض تلك مع أحكام فالقوانين المنظمة للمعاملات الإلكترونية بحيث لا يخالف القوانين والقواعد والأداب العامة .

المطلب الخامس

التنظيم الدولي لحماية الأنشطة التجارية الإلكترونية

لقد حدد الأونسيترال مجموعة من النصوص التشريعية للتمكين من استخدام الوسائل الإلكترونية في ممارسة الأنشطة التجارية وتيسير ذلك، وقد اعتُمدت تلك النصوص في أكثر من ١٠٠ دولة. وتعتبر تلك النصوص تشريعاً هو قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية (قانون التجارة الإلكترونية) (١٩٩٦)، الذي يضع قواعد تضمن تحقيق المساواة بين المعاملات التقليدية الورقية وبين المعاملات الإلكترونية.

وتستند تلك القواعد إلى المبادئ الأساسية المتمثلة في عدم التمييز ضد استخدام الوسائل الإلكترونية والحياد التكنولوجي في المعاملات والعقود الإلكترونية. حيث ينظم قانون الأونسيترال النموذجي التوقيعات الإلكترونية (٢٠٠١) من خلال وضع قواعد إضافية بشأن استخدام التوقيعات الإلكترونية والاستناد إليها في المعاملات الإلكترونية.

حيث يهدف القانون النموذجي إلى تنظيم المعاملات الإلكترونية (القانون النموذجي) إلى التمكين من مزاولة التجارة باستخدام وسائل إلكترونية وتيسير تلك الأنشطة التجارية من خلال تزويد المشرعين الوطنيين بمجموعة قواعد مقبولة دوليا ترمي إلى تذليل العقبات القانونية وتعزيز القدرة على التنبّؤ بالتطورات القانونية في مجال التجارة الإلكترونية.

والغرض من قانون التجارة تحديدا هو التغلّب على العقبات الناجمة عن الأحكام القانونية التي قد لا تكون متنوّعة تعاقديا عن طريق معاملة المعلومات الورقية والإلكترونية معاملة متساوية. وهذه المساواة في المعاملة مقوّم أساسي للتمكّن من استخدام الخطابات اللاورقية، مما يعزّز من الكفاءة في التجارة الدولية.[٣]

المبحث الثاني

ضمانات المعاملات الإلكترونية

ينظم المبحث الثاني الضمانات التي تحتاجها المعاملات الإلكترونية إلى العديد من الضمانات منها ما يتعلق بهوية المتعاقدين(المطلب الأول) ومنها ما يتعلق بمعلومات وبيانات السلعة أو الخدمة محل التعاقد (المطلب الثاني) يلي ذلك توضيح الضمانات المختلفة للسلعة (ضمان الرؤية والعيب وغيرها من الضمانات) وكذلك طرق السداد الإلكتروني (المطلب الثالث) ثم ننتقل لاستعراض صور مخالفات قوانين

---

[١] أيمن محمود عبد الله أبو هنية: أثر التجارة الإلكترونية على السلوك الشرائي للمستهلك: الدور الوسيط للتكنولوجيا المالية – رسالة ماجستير- جامعة الشرق الأوسط (٢٠٢١م) ص (٢٤)

[٢] نظام التعاملات الإلكترونية السعودي المادة (٢).

[3] https://uncitral.un.org/ar/texts/ecommerce/modellaw/electronic_commerce.

المعاملات الإلكترونية (المطلب الرابع) وأخيراً القانون الواجب التطبيق على المعاملات الإلكترونية والاختصاص القضائي بنظر المنازعات الناشئة عن العقود الإلكترونية (المطلب الخامس) وسينتظم ذلك على النحو التالي:

- المطلب الأول: ضمانات متعلقة بهوية المتعاقدين.
- المطلب الثاني: ضمانات البيانات الإلكترونية لمحل التعاقد.
- المطلب الثالث: ضمانات السلعة والسداد.
- المطلب الرابع: صور مخالفات قوانين المعاملات الإلكترونية.
- المطلب الخامس: القانون الواجب التطبيق والاختصاص القضائي.

المطلب الأول
ضمانات متعلقة بهوية المتعاقدين

يتضمن هذا المطلب ضمانات متعلقة بهوية المتعاقدين وهذه الضمانات بعضها يتعلق بالهوية الشخصية المتعاقدين من حيث معرفة بيانات المتعاقد كالاسم والعنوان ووسيلة التواصل وكذلك توثيق هذه البيانات:

أولاً: المقصود بهوية أطراف التعاقد:

تعتبر هوية أطراف التعاقد أمر هام للطرفين ويبعث على الثقة في التعامل من حيث : شخص طبيعي/ شخص اعتباري ومن حيث كونه رجل / امرأة: أمر له طبيعة خاصة في بعض المسائل كالتجميل أو أمراض النساء، أو نوع المهنة: كالمسائل الطبية /العلمية، أو جنسية المتعاقد مواطن / أجنبي، ومن حيث الرسمية: حكومي/ قطاع خاص: أمر ضروري في المعاملات الرسمية، ومن حيث التسجيل: سجل تجاري معتمد وساري القيد: مسألة هامة للتعامل مع الشركات التجارية.

ثانياً: توثيق الهوية الرقمية:

المقصود بالهوية الرقمية: هي الهويّة الالكترونية التى يؤسسها مستخدم الإنترنت في المجتمعات الرقمية والمواقع الإلكترونية وفى حالة اعتمدها من قبل الدولة تتحول إلى هوية رقمية رسمية يتم التعامل بها ولقد استخدمتها العديد من الدول العربية والأجنبية .

وقد تقوم بعض الدول بتقديم خدمات الثقة المعتمدة وفقاً لما يأتي: الهوية الرقمية و التوقيع الإلكتروني الموثوق، وكذلك استخراج شهادة المصادقة للتوقيع الالكتروني الموثوق إنشاء الختم الإلكتروني والختم الإلكتروني الموثوق. و شهادة المصادقة للختم الإلكتروني الموثوق. و المصادقة للموقع الإلكتروني.[١]

المطلب الثاني
ضمانات البيانات الإلكترونية لمحل التعاقد

تتضمن المعاملات الإلكترونية العديد من المعلومات والإجراءات مثل التي تتم في المعاملات التقليدية لذلك ينبغي تعريف هذه المصطلحات كالتالي:

البيانات الإلكترونية :المقصود بها البيانات خاصة بكل سلعة يتم تقييم جودتها وسعرها بناء على ذلك: كالبيانات المتعلقة بالسعة واللون والقدرة وبلد المنشأ والضمانات وقد تزيد أو تقل البيانات وفقا لنوع السلعة أو الخدمة أو ما يطلبه للعميل ليحدد رغبته في الإقدام على التعاقد. فالبيانات الإلكترونية هي بيانات ذات خصائص إلكترونية في شكل نصوص أو رموز أو صور أو رسوم أو أصوات أو غير ذلك من الصيغ الإلكترونية، مجتمعة أو متفرقة (نظام التعاملات الإلكترونية)، بلد المنشأ، لون السلعة، الشكل العام للسلعة(الطول – العرض – الارتفاع)قدرة الأداء السلعة (السعة التخزينية - قوة الماتور – عدد ساعات التشغيل).

السجل الإلكتروني : هو السجل الذي يتضمن المعلومات التي تنشأ أو ترسل أو تستقبل أو تحفظ بوسيلة إلكترونية، وتكون قابلة للاسترجاع أو الحفظ لكي يكون من السهل الإطلاع عليها.

التوقيع الإلكتروني : المقصود به التوقيع الذي يثبت بيانات الشخص الموقع ولكن بشكل إلكتروني.

بيانات إلكترونية مدرجة في تعامل إلكتروني أو مضافة إليه أو مرتبطة به منطقيّا تستخدم لإثبات هوية الموقع وموافقته على التعامل الإلكتروني واكتشاف أي تعديل يطرأ على هذا التعامل بعد التوقيع عليه.

يُعد التوقيع الإلكتروني من أهم محفزات تسريع التحول الرقمي في مصر، فمن خلاله يتم تقديم خدمات متنوعة للشركات والأفراد بما يسهم في توسيع قاعدة استخدام تلك التقنية ورفع كفاءة العمل الإداري وتعزيز الخدمات الرقمية المقدمة للمواطنين والارتقاء بمستوى أداء الخدمات الحكومية بما يتفق مع إيقاع العصر ويضيف إلى المزايا التنافسية لمصر.

وللتوقيع الإلكتروني مزايا عدة، منها توفير الوقت والمجهود وسهولة الاستخدام والتطبيق للأغراض الشخصية والتجارية والإدارية بحيث لا يمكن تزويره ولا يمكن التنصل منه، ويتمتع بأقصى درجات الحماية والأمان والحجية القانونية، بالإضافة إلى ضمان الخصوصية والتحقق من هوية صاحب التوقيع، ومن ثَم سيتمكن المواطن من تحديث بياناته واستخدامها في المعاملات الحكومية بكل أمان دون الحاجة إلى تقديم مستندات ورقية.

وواجه التوقيع الإلكتروني العديد من التحديات منذ بداية تطبيقه في مصر مع صدور القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ بتنظيم التوقيع الالكتروني وإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات في ٢٢ إبريل ٢٠٠٤. ومنذ ذلك الحين، خضعت منظومة التوقيع الإلكتروني في مصر للتطوير من خلال ثلاثة محاور رئيسية، هي محور تطوير البنية التشريعية، ثم محور تحديث البنية التحتية والتكنولوجية، وأخيرًا مرحلة النشر، التي يتبعها استحداث تطبيقات ترتكز على تكنولوجيا التوقيع الإلكتروني وإتاحتها بطرق ميسرة للمواطنين.

وتقوم الهيئة بشكل دوري بمراجعة التطور التكنولوجي وأحدث المعايير الدولية لتكنولوجيا التوقيع الإلكتروني وتعديل اللائحة التنفيذية للقانون. وقامت الهيئة بتعديل اللائحة التنفيذية في ٢٣ إبريل ٢٠٢٠ لإتاحة خدمات جديدة، منها الختم الالكتروني وخدمة البصمة الزمنية الالكترونية بهدف خدمة مجتمع الأعمال ومواكبة أحدث التطورات التكنولوجية في مجال التوقيع الإلكتروني.[٢]

---

[١] قانون المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة (القانون الإماراتي).

[٢] موقع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصرية https://mcit.gov.eg/Ar/Media_Center

مقدم خدمات التصديق : شخص مرخص له بإصدار شهادات التصديق الرقمي ، أو أية خدمة أو مهمة متعلقة بها وبالتوقيعات الإلكترونية وفقا لهذا النظام.[١]

المطلب الثالث

ضمانات السلعة والسداد الإلكتروني

تنقسم السلع والخدمات إلى أشياء استهلاكية تستخدم مرة واحدة كالأطعمة والمشروبات والخدمات كخدمات الاتصال والنقل وخدمات وسلع ذات استخدام لمدة طويلة كالأجهزة الإلكترونية تعمل لعدة سنوات ويلزم لذلك أن تكون صالحة وفقا للمعايير المحددة لذلك يلزم أن يكون لها ضمان من البائع أو المورد فلكل سلعة بيانات خاصة يتم تقييم جودتها وسعرها بناء على ذلك.

حيث يتعذر في المعاملات الإلكترونية إجراء معاينة للسلعة محل التعاقد رغم أنها تعتبر المعاينة أمر ضروري جدا للمتعاقد لعدة أمور منها: أن يكون المنتج أصلي، كالتذوق في الأطعمة والمشروبات (سلع استهلاكية)، كالقياس / اللون للملابس، كالتصوير بالنسبة لأجهزة الكاميرا، سماع الصوت بالنسبة إلى الأجهزة الصوتية، شم الرائحة للعطور فلكل سلعة طريقة خاصة لمعاينتها.

لذلك ينبغي أن يكون هناك ضمانات للمعاملات الإلكترونية منها ما يسبق التعاقد ومنها ما يكون ما بعد التعاقد وتشمل:

- **خيار الرؤية:** وهو خيار يثبت للمشتري الذي لم تتوفر له الفرصة لرؤية المعقود عليه. وبخيار الرؤية تكون له الرخصة عند رؤية المبيع بين أ ن يجيز العقد أو أ ن يفسخه.
- **خيار العيب:** هو خيار يثبت للمتعاقد عند وجود عيب في فسخ العقد أو إجازته، ولم يكن المتعاقد الآخر يعلم به(العيب الخفي).
- **ضمان ما بعد التعاقد:**(الالتزام بضمان السلامة) فهو التزام يتعهد فيه المتعاقد بسلامة محل التعاقد من وجود عيب فيه يجعله غير صالح للاستعمال المخصص له .

ضمانات السداد الإلكترونية: بحيث يكون هناك ضمانات من عدم اختراق الحسابات البنكية أو التعدي على البيانات الشخصية. تجنُب عمليات الاحتيال للمعاملات عبر الإنترنت: تُعدُّ مكافحة الاحتيال في المعاملاتِ عبر الإنترنت عمليّةً معقّدة، وتتطلّبُ إجراءات كلٍّ من التاجر والمستهلك، حيث يجب التأكد من أنَّ من يجري المعاملات هو صاحبُ البطاقة الفعليّ، وذلك بهدف التقليلِ من عمليات "الاحتيال من غير وجود البطاقة" (CNP).

يمكنُ للتجارِ والمستهلكين أن يلعبوا دورًا كبيرًا في مكافحة عمليات "الاحتيال من غير وجود البطاقة" من خلال تطبيق الإجراءات التالية: جمع المعلوماتِ المتعلّقة بالعميل، كالبريد الإلكتروني، والعنوان، ومعلومات بطاقة الائتمان، وعنوان الفواتير، ومعلومات حول الجهاز المستخدم لتسجيل الدخول، وعنوان IP، ورقم الهاتف. فكلُّ هذه البيانات من شأنها المساعدة في التحقُّق من هويَّة المستهلك ويمكنُ استخدامها لطلبِ ردِّ المدفوعات.

إجراءات حماية البيانات: تقع مسؤوليّة حماية بيانات المستهلك على عاتق التجّار، وبالتالي عليهم الالتزام بمعايير أمنِ البيانات (PCI)، واستخدام أدوات الأمان عبر الإنترنت مثل طبقة المنافذ الآمنة (SSL)، بالإضافة إلى تشفير جميع البيانات وخاصّة تلك المُشتركة بين الموقع والعملاء.

التحقق عن المعاملاتِ الصغيرة جداً، فقد يستخدمُ المحتالونَ بطاقاتِ الائتمانِ المسروقةِ لاختبارها قبل إجراء معاملة بقيمةٍ أعلى.

تطبيق مصادقة إضافية: فيمكنُ للمستهلك والتاجر تطبيق مصادقة إضافية للتحقق بشكلٍ أفضل من هوية من يقومُ بإجراءِ المعاملةِ عبر تمكين المصادقة متعددة العوامل أو تنشيط أدوات (KYX) مثل البريدِ الإلكترونيّ وتحليل الـ(IP) وبصماتِ الأصابع.[٢]

المطلب الرابع

صور مخالفات قوانين المعاملات الإلكترونية

تتنوع صور مخالفات قوانين المعاملات الإلكترونية وفقاً لأحكام القانون؛ القيام بأي من الأعمال الآتية:

١- كممارسة نشاط المعاملات الإلكترونية دون الحصول على الترخيص اللازم لذلك.
٢- استغلال البيانات الشخصية أو التجارية لأغراض أخرى خارجة عن إطار موضوع المعاملات الإلكترونية بأي طريقة تخالف القانون.
٣- إفشاء المعلومات التي تم الاطلاع عليها بحكم المعاملات الإلكترونية دون الحصول على أذن من الشخص الذي يملك السلطة في ذلك
٤- القيام بتزوير الهوية الإلكترونية أو السجل إلكتروني أو التوقيع إلكتروني أو استعمال أي من ذلك مع العلم بأنها مزورة.
٥- تقديم معلومات خاطئة عمدا سواء كانت تتعلق بهوية الشخص أو بيانات السلعة .
٦- انتحال صفة الموظف الحكومي أو الادعاء بتمثيل شركة على غير الحقيقة.
٧- انتحال هوية شخص آخر أو الادعاء بوجود وكالة أو تفويض منه على غير الحقيقة.
٨- استخدم معلومات غير صحيحة أو مستندات مزورة أو هوية غير حقيقية أو غير مجددة.[٣]

المطلب الخامس

القانون واجب التطبيق والاختصاص القضائي

يتضمن هذا المطلب استعراض مسألة القانون واجب التطبيق على المنازعات الناشئة عن المعاملات الإلكترونية، وبعد ذلك تحديد المحكمة المختصة بنظر النازعات الناشئة عن المعاملات الإلكترونية وتفصيل ذلك على النحو التالي:

أولاً :القانون الواجب التطبيق على المنازعات الناشئة عن المعاملات الإلكترونية:

المعاملات الإلكترونية تخضع للقانون الذي يتفق عليه الطرفان أي وفقاً لإرادة أطراف العقد، وهذا ما اعترفت به النظم القانونية للمتعاقدين من حرية اختيار القانون الواجب التطبيق على العقد والنزاعات الناشئة عنه.

---

[١] نظام التعاملات الإلكترونية السعودي.
[٢] ماجد الحويك: مقال بعنوان ضمان سلامة المعاملات عبر الإنترنت https://safespace.qa/topic
[٣] نظام التعاملات الإلكترونية السعودي – المادة (٢٣).

وذلك لأن العقود الإلكترونية لها طبيعة خاصة (التعاقد عن بعد) لأن التعاقد يتم من خلال وجود وسيلة إلكترونية يتم بها التعاقد بين أطراف العقد لأن الغالب في العقود الإلكتروني أن يعرض مقدم الخدمة أو السلعة بيانات سلعته وإجراءات التعاقد والطرف الأخر له الحق في القبول أو الرفض وعندما تكون الصفقة ذات كمية كبيرة وسعر مرتفع يكون هناك مجال للمفاوضة للحصول على اتفاق يرضي الطرفين حتى يتم التعاقد.

ولكن في حالة عدم الاتفاق على قانون ورفع دعوي أمام القضاء أو التحكيم ففي هذه الحالة يكون هناك دور القاضي في تطبيق قواعد الإسناد لتحديد القانون الواجب التطبيق وفقاً لقواعد القانون الدولي الخاص.

ثانياً: المحكمة المختصة بنظر النازعات الناشئة عن المعاملات الإلكترونية

يكون الاختصاص للمحكمة التي يقع في نطاق اختصاصها مكان إقامة المدعى عليه إذا كان شخص طبيعي أو المقر الرئيسي للشخص الاعتباري كالشركات ، فإن لم يكن له مكان إقامة معلوم فيكون الاختصاص للمحكمة التي يقع في نطاق اختصاصها أخر مكان للمدعي عليه.

إذا كان المدعى عليه شركة تكون المحكمة المختصة التي يقع في نطاق اختصاصها مركز إدارة الشركة.

وفى حالة تعدد المدعى عليهم يكون الاختصاص للمحكمة التي يقع في نطاق اختصاصها مكان إقامة الأكثرية، وفي حال التساوي يكون المدعي بالخيار في إقامة الدعوى أمام أي محكمة يقع في نطاق اختصاصها مكان إقامة أحدهم.

الخاتمة

لقد ازدادت المعاملات الإلكترونية وأصبحت بديل عن المعاملات التقليدية وذلك نظراً لم تحققه من زيادة حجم التعاملات وسرعة التنفيذ والانتشار الدولي ولكن رغم كل هذه المزايا للمعاملات الإلكترونية إلا أنها تحتاج إلى ضمانات في التعامل حتى تصبح أكثر أمناً.

وهذه الضمانات تتنوع منها ما يتعلق بهوية أطراف التعاقد، ومنها ما يتعلق بالبيانات الإلكترونية والتوثيق الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني، ومنها ما يتعلق بالسلعة من حيث المعلومات والمعاينة وضمانات ما بعد البيع بالإضافة إلى تحديد القانون الواجب التطبيق والمحكمة المختصة بنظر المنازعات الناشئة عن التعاملات الإلكترونية.

النتائج:

- التعاون الدولي له تأثير إيجابي على نمو المعاملات الإلكترونية وزيادة الثقة في ضمانات الوفاء بالعقود الإلكترونية.
- يكون موقف المستهلك في العقود الإلكترونية ضعيف حيث تعتبر بعض العقود الإلكترونية أشبه بعقود الإذعان ولذلك يحتاج المستهلك إلى حماية تشريعية وقضائية.
- لقد ظهرت في الآونة الأخيرة انتشر للمعاملات الإلكترونية بشكل كبير وعلى كافة المستويات المحلية والدولية.
- تزداد مشكلات العقود الإلكترونية من حيث جودة السلع ومعاينتها / تحديد هوية المتعاقدين/ توثيق المعاملات الإلكترونية.
- تحتاج المعاملات الإلكترونية إلى ضمانات تتنوع منها ما يتعلق بهوية أطراف التعاقد، ومنها ما يتعلق بالبيانات الإلكترونية والتوثيق الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني، ومنها ما يتعلق بالسلعة من حيث المعلومات والمعاينة وضمانات ما بعد البيع.
- خدمات التوثيق والثقة الحكومية تعتبر أهم ضمانات المعاملات الإلكترونية وتزيد من الثقة فيها وانتشارها على المستوي الإقليمي والدولي.
- تزداد أهمية المعاملات الإلكترونية على الجانب الدولي نظراً لأن المستهلك المحلي قد يتمكن من الشراء المباشر والمعاينة لمحل التعاقد بينما يتعذر ذلك في الصفقات ذات الطابع الدولي.
- يفتقر العقد الإلكتروني إلى العديد من الأمور كالمعاينة وقد يتعذر الجانب الخر كضمان الاسترجاع والاستبدال وكذلك ضمان العيب.

التوصيات:

- أن تكون هناك ضمانات للوفاء بالالتزامات التعاقدية في عقود المعاملات الالكترونية كمعرفة هوية المتعاقد وأن يكون مسجل لدي الجهات المختصة بترخيص المعاملات الإلكترونية.
- حماية المستهلك في العقود الإلكترونية حيث أنه قد لا يتم التنفيذ أو أن يتم التنفيذ ولكن بتوقيت متأخر أو ان يتم التنفيذ بالفعل بشكل كلي و في الوقت المحدد ولكن بصورة غير المتفق عليها.
- العمل على رفع الوعي والثقافة القانونية للمتعاملين بشكل الإلكتروني بما يعزز الحماية للمتعاقدين على الإنترنت بالالتزام بضوابط المعاملات الإلكترونية.
- أن يكون هناك وسائل للتعاقد والإثبات والتوثيق تتناسب مع المعاملات الإلكترونية من حيث المرونة والوقت ومراعاة طبيعة المعاملات الإلكترونية.
- نهيب بالمشرع تطوير التشريع المنظم المعاملات الإلكترونية بشكل يتناسب مع وتيرة التطور للمعاملات الإلكترونية.
- تشديد العقوبات على مخالفة قوانين المعاملات الإلكترونية بما يحقق الردع العام والخاص عن ارتكاب مثل تلك الجرائم وبما يحقق الثقة في المعاملات الإلكترونية.

قائمة المراجع

الأبحاث العلمية:

- العابد إلياس . يوسفاوي فاطمة : ضمانات تحقيق الأمن القانوني للمستهلك الإلكتروني / مجلة الفكر القانوني والسياسي، Pages 304-317 / Volume 6, Numéro 2 تاريخ ٢٠٢٢-١١-٠٢
- حرشاو مفتاح : التصديق الإلكتروني ضمان لأمن المعاملات الإلكترونية مجلة أبحاث ودراسات التنمية - ٢٠٢٣-٠٦-١٠ / Revue Recherches et Etudes en Développement Volume 10, Numéro 1, Pages 232-249
- ماجد الحويك: مقال بعنوان ضمان سلامة المعاملات عبر الإنترنت:https://safespace.qa/topic
- د. ناصر بن أحمد بن مبارك السعدي : ضمانات الوفاء في المعاملات الإلكترونية بحث منشور في المجلة القانونية جامعة القاهرة، لمجلد ١٨، العدد ٣ ، نوفمبر ٢٠٢٣ ، الصفحة ٩٦١-٩٨٦.

الرسائل العلمية:

- أيمن محمود عبد الله أبو هنية: أثر التجارة الإلكترونية على السلوك الشرائي للمستهلك: الدور الوسيط للتكنولوجيا المالية – رسالة ماجستير- جامعة الشرق الأوسط (٢٠٢١م).
- يحيى يوسف فلاح حسن: التنظيم القانوني للعقود الإلكترونية، رسالة الماجستير في القانون الخاص بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين(٢٠٠٧ م).

القوانين والأنظمة:

- قانون التعاملات الإلكترونية السعودي.
- قانون التوقيع الإلكتروني المصري.
- قانون المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة الإماراتي.
- قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الالكترونية العراقي.